نظام ضمان الودائع وأثرها في زيادة الشمول المالي (بحث إستطلاعي في الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية)

د. منجي عمر غرسلاوي

رنا عبد الرحمن محمود

جامعة منوبةالمدرسة العليا للتجارة

The deposit guarantee system and its impact on increasing financial inclusion

An exploratory research into the Iraqi Company (

(for Bank Deposits Guarantee

Dr.Mongi Omar gharsallaoui

Researcher Rana A.Mahmood

المستخلص :

إن نظام ضمان الودائع المصرفية من المواضيع المهمة المطروحة على الساحة المصرفية في الوقت الراهن بسبب الأزمات التي شهدها الجهاز المصرفي وتعثر الكثير من المصارف لذلك يحتاج هذا الموضوع الى دراسات بحثية مستفيضة للتعرف عليه والوقوف على الملامح العامة له وعلى دوره في حماية حقوق المودعين مما يؤدي بالتالي الى جذب المزيد من الودائع والمودعين لتحقيق الشمول المالي ، وقد تم اختيار الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية والمصارف المنتمية لها كعينة للوصول الى اهداف الدراسة . **الكلمات المفتاحية :نظام ضمان الودائع : آلية تقوم بحماية الجمهور من فقدان أموالهم المودعة لدى مصارفهم ، اذا مافشلت المصارف أو تعرضت للإفلاس ، كما إنه يساعد الجمهور إذا ما تعرضوا لصعوبات مالية التي يواجهونها ، وخاصة اولئك الذين تكون مواردهم المالية محدودة الشمول المالي : حالة يستطيع فيها كل شخص الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة ، والتي يتم تقديمها بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة**

Abstract:

The banking deposit guarantee system is one of the important topics currently proposed on the banking sector due to the crises that the banking system has witnessed, with many banks stumbled, Therefore, this subject requires in-depth research studies to understand it and its role protecting the depositors' rights, ultimately attracting more deposits and depositors to achieve financial inclusion, phenomenon by selecting the Iraqi guarantee Bank Deposit Company and the belonging banks as a sample to reach the study objectives.

المبحث الأول. منهجية البحث :

من خلال منهجية البحث سيتم طرح مشكلة البحث وأهميته والأهداف التي ينبغي التوصل اليها واثبات فرضيات البحث وكذلك تحديد عينة البحث ومجتمعه والحدود الزمانية والمكانية له وكما يلي:

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل إشكاليات البحث بالتساؤلات الاتية :

١. ماهو مفهوم نظام ضمان الودائع المصرفية ؟ وماهو دوره الذي يقوم به في حماية حقوق المودعين وسلامة واستقرار الجهاز المصرفي

٢. كيف يتم دفع تعويضات المتضررين من المودعين في المصارف التي تواجه مشاكل عسر مالي أو التي تكون تحت الوصاية ومتى ؟ وماهي آلية اجراءات التعويض؟

٣. ماهي الودائع المشمولة بالضمان والتي يمكن ان تعوض وما هي الودائع الغير مشمولة؟

٤. هل لنظام ضمان الودائع أثر إيجابي في زيادة الشمول المالي في حال تم تطبيقه ؟

ثانياً. أهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في مايلي :ـ

١. تأثير إنضمام المصارف للشركة العراقية لضمان الودائع

٢. .السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف .

٣. نظام ضمان الودائع المصرفية والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية

ثالثاً. أهداف البحث : تتمثل اهمية البحث في مايلي :ـ

١. التعرف على دور نظام ضمان الودائع في زيادة الشمول المالي .

٢. التعرف على طبيعة ونوع العلاقة التي تربط نظام ضمان الودائع وزيادة الشمول المالي من جهة ونظام ضمان الودائع .

رابعاً:فرضية البحث: تسعى الدراسة الى اختبار الفرضية الآتية :

١. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ضمان الودائع وزيادة نسبة الشمول المالي .

خامساً . مجتمع وعينة البحث :

١. مجتمع الدراسة : البنك المركزي والشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية والمصارف المنظمة لها.

٢. عينة الدراسة : عملاء المصارف التجارية والعاملين في المصارف التجارية والشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية ، وكذلك المختصين بالدراسات المالية والمصرفية ، والمستبانين (١٣٧ عميل وموظف من اساتذة ومختصين ومهنيين).

سادساً.الحدود المكانية والزمانية :

أ. الحدود المكانية :

تم اختيار الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية كونها الشركة الأولى والوحيدة في العراق والمسؤولة عن تطبيق نظام ضمان الودائع المصرفية ، وكذلك جميع المصارف التجارية الواقعة تحت إشراف البنك المركزي العراقي والمنظمة الى الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية.

ب . الحدود الزمانية : تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات(٢٠١٧-٢٠٢١) وكذلك التقرير السنوي للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية لعام (٢٠٢١) والبيانات المالية للشركة للسنوات (٢٠٢٢،٢٠٢١،٢٠٢٠،٢٠١٩) .

سابعاً. منهج البحث : استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وفي هذا المنهج تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمعرفة دور نظام ضمان الودائع في زيادة الشمول المالي ، وذلك من خلال الاستجابات التي تم تفريغها من أداة الدراسة. كما تم استخدام الإحصاء التحليلي المتمثل في التوصل إلى النتائج المتعلقة بالفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخدمة، الموقع الوظيفي، وجود حساب مصرفي)، وكذلك التوصل إلى العلاقة الارتباطية بين نظام ضمان الودائع وزيادة الشمول المالي.

ثامناً . هيكلية البحث:

المبحث الأول : منهجية البحث المبحث الثاني : الجانب النظري (نظام ضمان الودائع المصرفية ، الشمول المالي)المبحث الثالث :

وتم ختام البحث بالاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني : الإطار النظري

١. نظام ضمان الودائع المصرفية

١_١.تعريف نظام ضمان الودائع المصرفية **جدول (١) مفهوم نظام ضمان الودائع**

ت	المصدر	التعريف
١.	(اسماعيل ،٢٠٢١ :١٨)	هو نظام تأسس بواسطة السلطات الحكومية لحماية المودعين من خسارة ودائعهم في المصارف عند تعرض هذه المصارف لإفلاس يؤدي الى عدم مقدرتها لمقابلة التزاماتها تجاه المودعين
.2	(مجادبة ،٢٠٢٠ :٤٤)	هو عبارة عن آلية تقوم بحماية الجمهور من فقدان أموالهم المودعة لدى مصارفهم ، اذا مافشلت المصارف أو تعرضت للإفلاس ، كما إنه يساعد الجمهور إذا ما تعرضوا لصعوبات مالية التي يواجهونها ، وخاصة اولئك الذين تكون مواردهم المالية محدودة

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكوره أعلاه.

١_٢. أهداف نظام ضمان الودائع : جاء تحديد الأهداف ضمن مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يندرج ضمنها مجموعة من الأهداف الفرعية الاخرى المتشابهة وكما يلي :

١-٢-١.المساهمة في الحفاظ على الإستقرار المالي ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية منها :

أ. تقليل مخاطر حدوث حالات ذعر من قبل المودعين وتهافتهم على سحب ودائعهم من المصارف:

في حالة عدم وجود نظام ضمان الودائع تزداد إحتمالية كبيرة من حصول أزمة في القطاع المصرفي نتيجة تهافت المودعين على سحب ودائعهم من الجهاز المصرفي بشكل عام نتيجة لفقدانهم الثقة في الجهاز المصرفي مما يسبب أزمة حقيقية أو مفترضة تواجه المصارف (Financial StabilityForum,2001) .

ب. **المساهمة في حفظ استقرار نظام المدفوعات** :إن عملية إيداع الأموال في المصارف تتيح للمودعين سواء أفراد أو شركات تحريك حساباتهم إيداعاً وسحباً عندما يرغبون بذلك من خلال حفظ الاستقرار والثقة في النظام المصرفي ، ويسهم نظام ضمان الودائع في سهولة انتقال الودائع المصرفية بين الاطراف المختلفة ولكي يعمل نظام المدفوعات بكفاءه عالية يجب أن يشعر المودعون بأن أموالهم المودعة لدى المصرف هي بنفس مستوى الأمان الموجه نحو النقد فيه (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،١٩٨٦).

ت. **تحديد آليات رسمية لمساعدة المصارف المتعثرة** :إن نظام ضمان الودائع يرتبط بوجود منظومة كاملة من الإجراءات والتعليمات والقوانين والتدابير التي تنظم آلية التعامل مع المؤسسات والمصارف المتعثرة ، إذ يستدعي الأمر وجود طرق وإجراءات وحلول مناسبة وسريعة لتجنب تفاقم المشاكل لدى المصارف المتعثرة (مجادبة ، ٢٠٢٠: ٥٥).

ث. **حل ومعالجة الأزمات المالية**:إذ يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية ، فمن الضروري مساعدة المصارف لمواجهة أزمة السيولة المالية ، ولهذا فإن الهدف من نظام ضمان الودائع من وجهة نظر السلطات النقدية هو تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة ثقة المودعين في النظام المصرفي وبالتالي الحد من تفادي المشاكل الاقتصادية التي تحدث نتيجة إعسار المصارف (الأعرج ، ٢٠٠٩ : ٣٣).

١-٢-٢: حماية صغار المودعين والأقل قدرة على تقييم أوضاع المصارف:إن حماية المودعين أكثر الأهداف العامة شيوعاً لإنشاء نظام ضمان الودائع ، وتعرف هذه الفئة من المودعين عادةً على أنهم مودعين ذوي الودائع الصغيرة ، والذي يترتب على مؤسسات الدولة المعنية من توفير الحماية لهم (حمد ، ٢٠١٥: ٣٦)، إن نظام ضمان الودائع عادة ما يركز على صغار المودعين للأسباب التالية(مجادبة ، ٢٠٢٠: ٥٦)

أ. إن النظام يقدم الحماية لأصحاب الودائع الفردية لمواجهة الآثار المصاحبة لإنهيار المؤسسات المؤمنة.

ب. إن النظام يريح صغار المودعين من المهمة الشاقة والمعقدة التي تتمثل في متابعة وتحليل أوضاع المصارف.

أهداف أخرى :

هناك مجموعة من الأهداف غير تلك التي وردت بالمجموعتين السابقتين أهمها :

أ. **توزيع تكاليف إنهيار المصارف** :إن إنشاء نظام ضمان الودائع يؤدي الى تخفيض مسؤولية الحكومة والتكاليف التي قد تتحملها عبر تحميل جزء من هذه التكاليف لمؤسسات القطاع المالي ، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مقدرة المؤسسات على المشاركة في التمويل دون أن يؤدي ذلك الى الإضرار بمراكزها المالية ، ولذلك فإن مقدار مساهمة هذه المؤسسات يجب أن يراجع بشكل دوري نظراً لظروف المؤسسات المالية ، وعلى الرغم من ذلك فإن على الأغلب إن مسؤولية الحكومة عن تمويل النظام لن تزول نهائياً وخاصةً في المراحل الأولى من إعداد النظام (الدوري وآخرون ، ٢٠٠٦)

ب. **تعزيز تنافسية المصارف الصغيرة** :من خلال إعطاء مساحة كافية للمصارف والمؤسسات المالية الجديدة الصغيرة بالعمل ومنافسة المصارف الكبيرة ، فغياب نظام ضمان الودائع فإن الغالبية من المودعين يفضلون إيداع أموالهم في المصارف الكبيرة اعتقاداً منهم بأن ودائعهم ستكون بأمان اكثر من ايداعها في المصارف الصغيرة (زاير، ٢٠١٥ : ٨)، وهذا الاعتقاد ناشيء من عدد من العوامل أهمها : (أبو سمرة،٢٠٠٧)

- إن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على تحمل الخسائر والأزمات كون محافظها الإستثمارية أكثر تنوعاً على خلاف المصارف الصغيرة .
- إن الحكومات ستتدخل لمعالجة مشاكل المصارف الكبيرة كونها أكبر من أن تترك لتتعثر على غرار المصارف الصغيرة .
- إن المصارف الكبيرة عملت على مدى سنوات طويلة في تعزيز موقعها التنافسي في السوق على خلاف المصارف الصغيرة .

ت. **تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الركود**: ان النظام يسهم في زيادة التدفقات النقدية للمصارف وبذلك تزداد قدرة المصارف على عمليات الاستثمار والإقراض ، الأمر الذي يعزز عملية النمو الاقتصادي ومن فوائده أيضاً تخفيض آثار وتبعات انهيار المصارف وخصوصاً في فترات الركود (بالعربي ، ٢٠١٦ : ٢٧).عموماً تنقسم أهداف نظام ضمان الودائع مهما كان شكله كما موضح بالمخطط التالي:(جودي، عاشور ، ٢٠٢٠ : ٤)

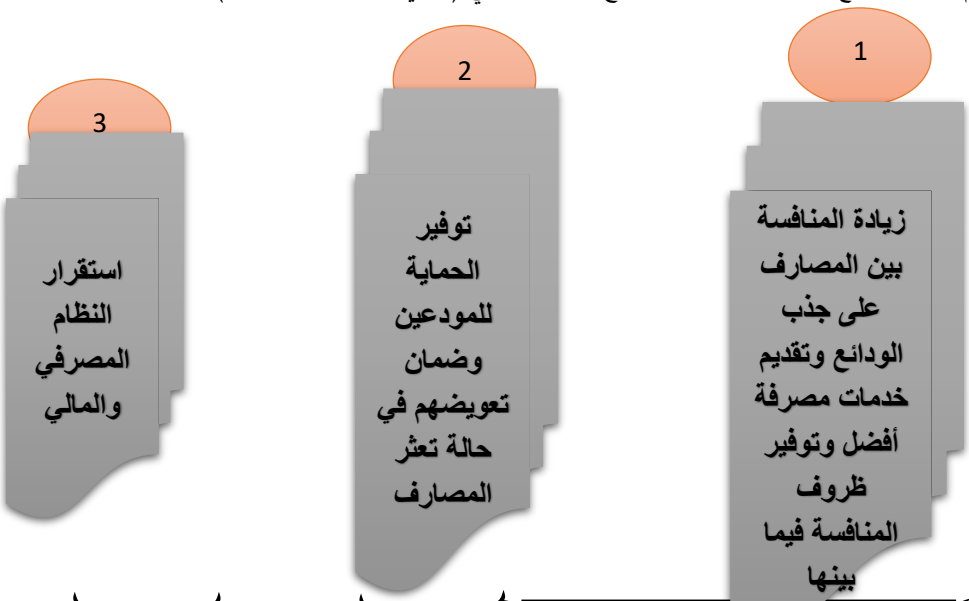

الشكل (١)الأهداف الرئيسية لنظام ضمان الودائع

المصدر: تم إنجازه اعتماداً على : عبد الكريم قندوز ، التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي ، دار إي كتب ، لندن ،٢٠١٨ ، ص:٣٢٩

١-٣ : مبررات إنشاء نظام ضمان الودائع المصرفيةيعد إنشاء نظام ضمان الودائع وحماية المودعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في الوقت الحالي ويعود السبب في ذلك الى الأزمات المالية التي شهدها القطاع المصرفي وتعثر الكثير من المصارف ، وإن أي نظام لضمان الودائع يجب أن لا يقتصر على تعويض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل المصرف بتعويضهم بل من المفترض أن يكون نظام وقائي اضافةً الى وظيفته العلاجية من أجل المحافظة على الاستقرار المصرفي واكتساب ثقة الجمهور فيه (محسن ٢٠١٦ : ٨٧) ،ورغم اختلاف صياغة مبررات إنشاء نظام ضمان الودائع إلا إنها تتمحور في مبررين أساسيين هما:١-٣-

١. المبرر المباشر وهو حماية العملاء والجمهور المتعاملين مع المصارف بوصفهم من يقومون بطلب مختلف الخدمات المصرفية ، إذ يكون الهدف من انشاء نظام ضمان الودائع هو التأكيد للمودعين بأنه تتوفر الحماية اللازمة لأموالهم من تحمل الخسارة (الأعرج ،٢٠٠٩ :٤٧) .

١-٣-٢. المبرر غير المباشر : هو تخفيض المخاطر النظامية في المصارف فثقة المودعين بإستقرار النظام المصرفي هو أحد أهم الدعائم التي يستند عليها النظام ،وإن فقدان هذه الثقة في حالة إنهيار المصرف وخسارة المودعين لأموالهم قد تؤدي الى حالة من الهلع بين المودعين وإسراعهم بسحب ودائعهم من المصارف ، مما يؤدي الى حدوث أزمة وبالتالي انهيار المصارف لم تكن تواجه أية مشاكل قبل بدء الأزمة (بالعربي،٢٠١٦ :٢٤-٢٥).

١-٣-٣ . مبرر ثالث :هو تخصيص قدر من المصادر المالية لتتوفر للسلطة النقدية أو المؤسسة التي ستكون مسؤولة عن النظام لكي يكون بأمكانها التدخل سريعاً لمعالجة الأزمات المتوقعة (Diamond & Dybvig,2000 :3) **كما ويمكن إضافة مجموعة من المبررات التي ساعدت في ظهور هذا النظام وهي** : (الدوري وآخرون ،٢٠٠٦ : ١٧٣)

١. الأزمة المالية والمصرفية العالمية في عقد الثمانينات ومطلع التسعينات بسبب:
   أ. مشكلة الديون العالمية للمصارف .
   ب.تشتت اصول هذه المصارف
   ت.ضعف رساميل العديد من المصارف.
   ث.ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصارف.
٢. تدعيم الثقة بالجهاز المصرفي تبعا :
   أ. لأهمية هذا الجهاز بالنسبة للثقة بالاقتصاد الوطني بشكل عام .
   ب. لأهمية ثقة الجمهور والمودعين بهذا الجهاز .
   ت. لأهمية دور هذا الجهاز في توفير التمويل المناسب لعملية التنمية .
   ث. لعدم الرغبة في ترك عامل الثقة للظروف الطارئة أو للصدفة أو لكفاءة إدارة المصرف .
   ج. لأهمية الودائع المصرفية الجارية كأداة رئيسية من أدوات تسوية المدفوعات في النظام النقدي.
٣. خلق وتطوير مبدأ التعاون والتكافل بين أطراف الجهاز المصرفي .
   أ. السلطة النقدية من جهة (وبالتالي الاقتصاد الوطني بأكمله إذ يشارك الجمهور في الفوائد الناجمة من تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقة التي ستخصص لأدارة أنظمة ضمان الودائع).
   ب. المصارف من جهة أخرى (وبالتالي المودعين الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعم مقابل التخلص من المخاطر وظروف عدم التأكد).
٤. كثرة وتكرار حالات الإفلاس المالي لعدد من المصارف في الدول النامية (غبغوب،٢٠٢١ : ٢٧)

١-٤ : دور نظام ضمان الودائع في المصارف التجارية :

إن نظام ضمان الودائع يضمن للمودعين أموالهم وهو معني بكل نشاطات المصارف وتسييرها والخطط التي تعمل وفقها ، لأن أي خطأ في هذه الجوانب يمكن أن يؤدي الى توقف في المصرف عن الدفع وبالتالي إن تفعيل دور نظام ضمان الودائع مرتبط بكافة المخاطر

التي يواجهها المصرف والتي تؤدي جميعها في النهاية الى توقفه عن الدفع ، وهي ثلاثة أنواع كما جاءت في مقررات لجنة بازل (مخاطر السوق ، المخاطر الإئتمانية، مخاطر التشغيل)، لذلك تختلف الطرق التي يتم استخدامها في نظام ضمان الودائع من حيث توقيت القيام بالاجراءات فإذا كان الاجراء المتبع قبل حدوث الخطر فيسمى الإجراء وقائياً أما إذا كان بعد حدوث الخطر فيسمى الإجراء علاجياً (جودي ، عاشور ،٢٠٢٠ : ٥)، مما تقدم نجد إن نظام ضمان الودائع يؤدي دورين أساسيين هما :

١-٢-٥-١: الدور الوقائي :أي إنها تهدف الى الى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على المصارف قبل وصول المصرف الى مرحلة التعثر بالدفع ، ويتلخص الدور الوقائي في فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيلولة دون الوقوع في أي من المشكلات التي تواجه المصرف (بالعربي،٢٠١٦ :٥٨)

١-٢-٥-٢: الدور العلاجي : يتمثل بالإجراءات العلاجية التي يتخذها نظام ضمان الودائع بعد توقف المصرف عن الدفع ، أي بعد تحقق الخطر الذي كان محتملاً ،وهنا تقوم شركة ضمان الودائع بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لتعويض المودعين ويكون التعويض أما بصورة كاملة أو جزئية حسب النظام المتبع، إذ يوجد ثلاث أنظمة بهذا الصدد (قحف،٢٠٠٥ ٤):

أ. **النظام الضمني غير المقنن** : التزام غير محدد المعالم من قبل الدولة بضمان الودائع في حالة افلاس أحد المصارف المحلية إذ لاتوجد قواعد محددة لهذا النظام ولايعرف المودعين مقدار الضمان ولا حتى وجود النظام إلا بعد حدوث الخطر ، وعندها تقدم الحكومة التعويض سواء جزئي أو كلي على الودائع المصرفية للمودعين (أنيسة ،٢٠١٩ :٣٣٢).

ب. **النظام المقنن الكامل** : يكون في ظل نظام أو مؤسسة تضمن للمودعين تعويض كامل ودائعهم لدى المصارف في حالة تعثر المصرف عن الدفع (غبغوب ،٢٠٢١ : ٢٦).

ت. **النظام المقنن الجزئي** : يكون في ظل نظام أو مؤسسة تضمن تعويض أقصى للودائع للمودعين في حالة تعثر المصرف عن الدفع ولا تقوم بتعوضها كاملة (جودي،عاشور ،٢٠٢٠ :٦)

٢.الشمول المالي :٢-١: تعريف الشمول المالي :جدول (٢) تعريف الشمول المالي

ت	المصدر	التعريف
١.	(البرنوني ،٢٠٢٠ :١٠)	إتاحة كافة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع ، من خلال القنوات الرسمية للقطاع المالي للدولة ، بهدف تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي لتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.
.2	(الحجاج ،٢٠٢٣ :٢٦٠)	أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها مثل حسابات الودائع بأنواعها وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين ، والخدمات الائتمانية النقدية او التعهدية ، بالإضافة الى المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية

٢-٢: أهمية الشمول المالي :ان في تعزيز مستويات الشمول المالي أهمية كبيرة ستنعكس بشكل ايجابي ليس فقط على تطور وعمق القطاع المالي بصورة عامة والمصرفي بصورة خاصة بل وعلى كل ما يلقي بظله على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك تلقى قضايا تضمين الفئات الفقيرة والمهمشة في منظومة النظام المالي الرسمي او القانوني اهمية بالغة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في معظم الدول في العالم (شعيب ،٢٠١٩ :٩٣٩).إذ اكتسب الشمول المالي أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة من قبل بلدان العالم المختلفة ولاسيما النامية منها ويعود ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي انعكست بشكل ايجابي على الاثار الاقتصادية والسياسة البيئية على حد سواء (خليل،٢٠١٥ :٤٤) ، ولذلك وضعت البنوك المركزية والمؤسسات المالية في بلدان العالم خططًا لتطوير الشمول المالي ، والتي يتم من خلالها شمول كافة فئات المجتمع بالمنتجات المالية والمصرفية المتوفرة أو التي سيتم طرحها في المستقبل ولأجل تعميق مفهوم الشمول المالي فقد خصص مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم (٤/٢٧) من كل عام يوماً للشمول المالي لتشجيع

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية على تطوير خدماتها ، وتقديم المزيد من المنتجات المصرفية والمالية المناسبة لتحسين دخول جميع الفئات من المجتمعات العربية.تتجلى أهمية الشمول المالي بثلاث محاور اساسية :

١. **المحور الاجتماعي** : ويتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم (صندوق النقد الدولي ،٢٠١٥ :٢-٣).
٢. **المحور الاقتصادي** : يساهم في النمو الاقتصادي بسبب زدياد الكفاءة المالية ، والتحول من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد الغير نقدي(نعمة، مطر،٢٠٢٠ : ٣٦)
٣. **المحور الاستراتيجي** : إذ عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من اهدافها الاستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي ظهرت جراء التطورات (الشمري ،٢٠١٨ :١٤٨-١٤٩) ومن خلال المحاور أعلاه تتجلى أهمية الشمول المالي في العناصر التالية :(ابن قيدة ، مروان ،٢٠١٨ :٧٤)

١. يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي إذ أثبتت الدراسات ان هنالك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، إذ يهدف الشمول المالي الى حصول شرائح المجتمع كافة على الخدمات المالية بتكاليف معقولة وعبر القنوات الرسمية .
٢. يمثل عامل اساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فإن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والحد من الفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل ودمج الاقتصاد غير الرسمي بالرسمي ، عن طريق اضفاء السمة الرسمية للمشاريع المتوسطة والصغيرة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .
٣. يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية ، من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات الغير رسمية .
٤. يهتم بالجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل عن طريق حصولهم على الخدمات المالية بشكل عادل وبأسعار مخفضة وبالتالي تنمية وضعهم الاقتصادي والاجتماعي .

ومن خلال ما سبق ذكره تتلخص أهمية الشمول المالي بما يلي: (حمد ،٢٠١٨ :١١٠)

١. يساهم في دمج الفقراء ومحدودي الدخل في السوق من خلال الشركات المتناهية الصغر والمشاريع المتولية وريادة الأعمال، وبذلك يمكن التعامل مع الشمول المالي كأستراتيجية لمكافحة الفقر.
٢. زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة عن طريق زيادة الايرادات الضريبية
٣. يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة ايراداتها الضريبية .
٤. يساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد مما يحفز الاقتصاد القومي .
٥. توفير الخدمات المالية السهلة وبأقل التكاليف (السالم ، المالكي ، ٢٠٢٢: ٣٢)

٢-٣: أهداف الشمول المالي :تسعى المصارف الى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق اتباع الشمول المالي ، فالأخير لا يتحقق من دون فائدة ، فالزبون الواعي يعد أكثر إدراكًا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالخدمات المالية وأكثر وعيًا لحقوقه وواجباته(مهدي ،٢٠٢٠ :٣٦) ويمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي :

٢-٣-١. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية لتعريف المواطنين بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها (عجور : ٢٠١٧ : ٢٠).

٢-٣-٢.تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات وخاصة تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم (بن موسى ، ٢٠١٧ :٤٣).

٢-٣-٣..تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين (ابوزعرور،٢٠١٥ :٦)

٢-٣-٤.تحسين الظروف المعيشية للافراد وخاصة الفقراء والعمل على تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية بعث روح النشاط والحصول على فرص التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية .

٢-٣-٥. تشجيع الافراد على الادخار واستثمار الاموال بطرائق استعمال مثالية كإعداد الوامج ، تعزيز ثقافة المنافسة.

٢-٣-٦.تعزيز النمو الاقتصادي من خلال اقامة مشاريع أعمال حرة (مهدي،٢٠٢٠ :٣٧)

٢-٣-٧.تقديم الخدمات المالية والرقمية والوصول لخدمات مالية بأقل كلفة وأكثر فاعلية ، مع تعزيز درجة الافصاح والشفافية والمعاملات المصرفية بهدف توسيع قاعدة العملاء ، بالإضافة الى تطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي (حجازي ، ٢٠١٩ :١٢٢٥) (سلام ،٢٠٢٠ :٣٧٩٩)أصبح الشمول المالي أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها بغرض تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث يسهم الشمول المالي بشكل رئيسي في تحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة لعام٢٠٣٠ (الجويني ، قندوز :٢٠٢١ :٦) وهي على النحو التالي : **(Click,2018 :P8-19)**

١. القضاء على الفقر .
٢. القضاء التام على الجوع .
٣. التعليم الجيد.
٤. تمكين المرأة اقتصادياً .
٥. العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
٦. الصناعة والابتكار .
٧. المساواة والسلام والعدل والمؤسسات القوية .٢-٤: **أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه** : يرتكز مفهوم الشمول المالي على ثلاثة ابعاد رئيسية تشكل معاً اطار عمل لتحقيق الشمول المالي وقياس ومستوياته ويمكن ايضاح تلك الابعاد على النحو التالي (AFI,2019)

٢-٤-١. سهولة الحصول على الخدمات المالية :يشير هذا البعد الى امكانية الوصول الخدمات والمنتجات المالية من خلال المؤسسات المالية الرسمية في الدولة عن طريق فتح الحسابات المصرفية ، الامر الذي يتطلب ضرورة تحديد وتحليل العوائق المحتملة في هذا المجال ومنها على سبيل المثال لا الحصر (تكلفة فتح الحسابات المصرفية ، مدى انتشار المؤسسات المالية وفروعها لتسهيل الوصل لها ، مدى انتشار اجهزة الصراف الالي لتلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب) .**جدول رقم (٣)**

الدفع الألكتروني في عام ٢٠٢٢

period	Asia Hawala	NO.	Zain Cash	No.	Nas pay	No.	Total	No	الفترة
Jan.	10,442,486,416	27868	81,523,968,192	362,678	2,863,015,085	10238	94,829,469,693	400784	كانون الثاني
Feb.	9,108,382,060	24386	69,947,552,443	329,073	2,262,282,465	4754	81,318,216,968	358213	شباط
March	6,213,666,521	60650	74,833,506,403	328,045	3,760,923,959	5010	84,808,096,883	393705	آذار
April	6,809,283,481	64824	66,551,107,733	336,492	7,057,975,315	6353	80,418,366,529	407669	نيسان
May	6,611,854,082	17787	59,563,813,807	379,293	5,587,635,374	3504	71,763,303,263	400584	آيار
June	9,796,894,244	19848	72,387,741,984	426,289	6,240,317,767	5442	88,424,953,995	451579	حزيران
July	5,341,801,999	3782	68,429,804,384	403,112	3,400,991,556	5014	77,172,597,939	411908	تموز
Aug.	6,031,832,864	3508	74,906,021,576	462,794	16,428,211,533	10657	97,366,065,973	476959	آب
Sept.	4,978,332,437	4063	82,228,412,187	478,498	6,477,762,233	7491	93,684,506,857	490052	ايلول
Oct.	9,950,127,578	5169	77,272,545,235	565,279	14,056,484,918	9098	101,279,157,731	579546	تشرين الاول
Nov.	7,225,881,960	3771	84,170,099,188	548,915	845,753,273	3345	92,241,734,421	556031	تشرين الثاني
Dec.	5,909,083,457	4223	91,627,181,244	546,505	8,856,509,791	5440	106,392,774,492	556168	كانون الاول
Total	88,419,627,099	239879	903,441,754,376	5,166,973	77,837,863,269	76346	1,069,699,244,744	5483198	المجموع

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢٢ ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث

٢-٤-٢:استخدام الخدمات المالية :يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة ، ولتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية هناك ثلاث مؤشرات مختلفة وهي (امتلاك خدمة مالية واحدة على الاقل، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة الي الاستفادة من البيانات المالية العالمية لقياس الشمول المالي) .**٢-٤-٣. جودة الخدمات المالية:**

تحسين الوصول للخدمات المالية واستخدامها لابد ان يرافقه ضمان جودة هذه الخدمات، والذي يعد تحدِ امام واضعي السياسات، ويتطلب من المهتمين، وذوي العلاقة الى دراسة مقارنة، وقياس، واتخاذ تدابير تستند الى أدلة واضحة فيما يتعلق بجودة الخدمات المالية المقدمة مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك وفعالية آلية التعويض، فضلاً عن خدمات حماية المستهلك، والكفالات المالية، والشفافية في المنافسة، وعوامل أُخرى غير ملموسة كثقة المستهلك. (لفتة ،٢٠١٩ :٨٠) وقد وضع تحالف الشمول المالي مؤشرات لقياس بعد الجودة كالتالي: (شنبي ، بن لخضر ،٢٠١٩ :١١٠-١١١)

الشفافية :الوصول الى المعلومات يلعب دوراً هاماً في الشمول المالي ، إذ يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية .

- **القدرة على تحمل التكاليف** : أي مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب المصرفي وخاصة ذوي الدخل المنخفض.
- **حماية المستهلك** : ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات الغير عادلة .
- **العوائق الائتمانية** : الشمول المالي لايشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضاً العملاء القدرة على اختيار الخدمات المصرفية ضمن مجموعة من الخيارات .
- **الراحة والسهولة** : يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- **المديونية أو السلوك المالي** : وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة .

الشكل رقم (٢)

أبعاد الشمول المالي

Source : (Nora,2012,4)

الشكل رقم (٣)مؤشرات قياس الشمول الماليالمصدر: العراقي، بشار أحمد ، النعمة ، سمير فخري، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد١٢،العدد٦٧،ص١٨٦.

المبحث الثاني : الإطار العملي :

١-١. واقع الشمول المالي في العراق :

في العراق فإن المؤشرات المعتمدة لقياس درجة بدء النظام المصرفي في تقديم التسهيلات والقروض للقطاع الخاص والعام هو قياس نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ، فهو يعطي انطباع على مدى تطور النظام وبالاخص في عملية جمع المعلومات ومراقبة المدراء وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر (الكشي، ٢٠٠١ :٣٢) ، ولكن هذا المؤشر اعتمد على قروض القطاع الخاص المقدمة للقطاع الخاص فقط ، التي لا تشكل نسبة كبيرة وشهدت تراجع كبير من المستويات المرتفعة التي كانت عليها عام ١٩٧٠ إذ كانت ٧.٦٪ الى نسب لا تتعدى ٢.٢١٪ عام ٢٠٠٧ (خلف ،٢٠١١ :١٨٦) ،ولكن المؤشرات الرئيسية للشمول المالي بدأت تتحسن بعد اعتماد البنك المركزي العراقي للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأعوام ٢٠١٦ -٢٠٢٠ ، فقد وضع البنك المركزي العراقي توجهات كثيرة منها توسيع وتطوير نسبة الشمول المالي في العراق واضعاً نصب عينه مسائل كثيرة أهمها تعريف الشمول المالي بعدد المتعاملين مع المصارف سواءً كانوا من عملائها الدائميين او من مراجعيها الآخرين الذين يرغبون في الحصول على بعض الخدمات المقدَمة من قبلها، وكذلك العمل بشكل كثيف ومتواصل على رفع نسبة الشمول المالي البالغة عام ٢٠١٥ نسبة (١١٪) ، وهي نسبة بسيطة قياساً بالنسب التي حققتها الكثير من الدول الأجنبية والعربية والدول المجاورة للعراق، ولكن النسبة هذه قد ارتفعت في عام ٢٠٢٠ الى ٢٣٪ قابلة للزيادة في السنوات القادمة .(الحجاج،٢٠٢٣ :٢٦٢)، الا أن موقع العراق ومؤشراته مازالت تتراجع بالمقارنة مع الكثير من البلدان في المنطقة ويعود ذلك الى ثلاثة أسباب رئيسية وهي (الحجاج،٢٠١٨ :٤-٦) :

١. ارتفاع معدل البطالة الذي أثر بدوره على نسبة المتعاملين مع المصارف فالاشخاص العاطلين عن العمل لا يحتاجون للتعامل مع المصارف عن طريق السحب والايداع .
٢. انخفاض نسبة الكثافة المصرفية (نسبة عدد الافراد لكل فرع من فروع المصرف) ، ويعود ذلك الى تخلف التقنيات والاليات في الجهاز المصرفي العراقي ، والى عدم توافر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة فروع المصارف.
٣. ارتفاع نسبة الفقر في العراق والتي بلغت (٢٥٪) عام ٢٠١٧ ، والذي أدى الى عدم قدرة الفئات الفقيرة في التعامل مع الجهاز المصرفي واستخدام الخدمات المالية المتاحة .(فهد ، العكيدي ،٢٠١٩ :٤٢٠)يُعُد الشمول المالي السبب الرئيس للنمو الإقتصادي للعمله على تحقيق الإستقرار المالي من خلال تعزيز وصول التمويل والخدمات المالية إلى فئات المجتمع الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية للخدمات المالية ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومن أجل تعزيز الشمول المالي في العراق قام البنك المركزي العراقي بالتالي

- توطين رواتب (٢٠٧٦) وحدة إنفاق ممولة ذاتياً ومركزياً ، وحدة حسابية متفرعة عنها وفقاً للتعليمات والضوابط الصادرة .
- توطين رواتب (٨٦٧٥٨٩) موظف حكومي في عام ٢٠٢٠ ليبلغ العدد الكلي (١٨٦١١٢٩)لغاية شهر كانون الأول/ ٢٠٢٠ إضافة عن توطين مستحقات (٦٠٨٩٥٥) مستفيد من هيأة التقاعد الوطنية العامة بموجب القرار (٢٧٠)الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- تهيئة وإضافة (٤) مصارف إلى قائمة المصارف التي يعتمدها البنك في مشروع توطين الرواتب ليبلغ عددهم (٣٢) مصرف منها(٦) مصارف حكومية، و(٢٢) مصرف أهلي ، إضافة الى (٤) مصارف أجنبية.
- تم إبرام اتفاق مع هيأة التقاعد الوطنية واالبقاء على نفس الحساب المصرفي للموظف عند إحالته للتقاعد ، ونقل ما بذمته من التزامات مالية بحكم القانون إلى راتبه التقاعدي، وتم توجيه المصارف المشاركة في مشروع توطين الرواتب بذلك .
- منحت (٣) شركات رخصة للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني من قبل البنك المركزي(شركة بوابة عشتار، وشركة اربيا العراق) بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني عن طريق البطاقات و(شركة الدفع السريع) للعمل بصفة مزود خدمة دفع عن طريق الهاتف النقال .ولتعزيز وتكامل محاور الشمول المالي في العراق من خلال مبادرة البنك المركزي المتمثلة بـ (٦) تريليونات دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فإن المنح لنهاية عام (٢٠٢٠) تمثل بالتالي:فيما يخص مبادرة الـ (١) ترليون :
- فقد تم منح (٣٣) مبلغ (205,672,773,235) دينار (مئتان وخمسة مليارات وستمائة واثنان وسبعون مليون وسبعمئة وثلاثة وسبعون الف ومئتان وخمسة وثلاثون دينار).

- السماح بتعزيز سيولة المشروعات التي تم تمويلها سابقاً من مبادرة الواحد ترليون وبمبلغ لا يتجاوز الـ (٥) مليون دينار، إذ لا يترتب على ذلك تعزيز ضمانات القرض معتمداً على ضمانات المشروع ذاتها ، ومن ثم إعادة هيكلة أقساط القرض لسنة جديدة صفرية الفائدة او لقاء عمولات إدارية بسيطة .
- تقليل الفائدة المفروضة سابقاً على المقترضين والعمولات الإدارية على المصارف، وكذلك معدل الفائدة الخاص بالمصارف والشركة الضامنة، ليصبح إجمالي الفائدة المقترح بنسبة٣.٥٪ الخاصة بمبلغ التمويل (١-٢٠) مليون دينار، وبذلك يصبح إجمالي الفائدة المقترح بنسبة ٤ % الخاصة بمبلغ التمويل) ٢١مليون -١مليار دينار، زيادة مبلغ الشريحة الأولى إلى (٢٠)مليون بعد ان كان (١٥) مليون، مع تخفيض عمولة البنك المركزي إلى (٥)بالألف بعد إن كانت (٧) بالألف .
- شمول القطاع السكني بمبادرة البنك المركزي العراقي (١) ترليون دينار ليصبح سقف التمويل السكني (١٠٠) مليون دينار للقرض الواحد وتصبح مدة السداد (١٥) سنة .
- منح تسهيلات للمواطنين الراغبين في شراء سيارات الباص١١راكب فما فوق والسيارات الانتاجية وفقاً لضوابط وزيادة نسبة هذه التسهيلات من (٢٠٪) ولا يتجاوز نسبة (٤٠ %) من إجمالي مبلغ السلفة الواحدة الممنوحة للمصرف .
- تقرر شمول السلف المخصصة لتمويل القطاع السكني بالزيادة لتصبح (٢) مليار دينار بدلاً من (١) مليار ديناراً.

أما بشأن مبادرة الـ (٥) ترليون فقد تم التمويل على النحو التالي:

- تمويل المصرف الزراعي بمبلغ (2,397,280,000) دينار.
- تمويل المصرف العقاري بمبلغ (35,000,000,000) دينار.
- تمويل المصرف الصناعي بمبلغ (17,470,000,000) دينار.
- تمويل صندوق الإسكان بمبلغ (200,000,000,000) دينار .

➢ تم تمديد مدة قرض صندوق الإسكان إلى (١٥) سنة ، أما المصرف العقاري فقد تم تمديد مدة القرض إلى (١٥) سنة بموجب موافقة الإدارة العليا .

➢ في ظل الأزمة الإقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا تزامناً مع انخفاض أسعار النفط ، وسعياً من هذا البنك لتمويل العجز المالي الحاصل في الموازنة العامة للدولة تم خصم حوالات الخزينة لصالح وزارة المالية بمبلغ (٢٦,٣٢٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار

(موقع البنك المركزي العراقي) .**جدول رقم (٨)الشمول المالي في العراق**

Account	Account Name	2019	2020	2021	2022	نوع الحساب	الحساب
Banking Account No.	Companies Accounts No.	355,904	470,074	573,205	655,828	عدد حسابات الشركات	عدد الحسابات المصرفية
	Deposit accounts No.	83,612	186,036	191,955	226,223	عدد حسابات الودائع	
	Savings accounts No.	1,446,969	3,489,040	3,915,175	4,999,188	عدد حسابات التوفير	
	Current Accoun No.	1,153,037	1,981,826	2,016,322	2,914,652	الحسابات الجارية	
Electronic - Cards No.	Debit cards No.	1,460,891	2,811,503	5,083,997	5,430,434	عدد البطاقات المدينة	عدد البطاقات الالكترونية
	Credit Cards No.	38,883	46,469	50,927	61,320	عدد البطاقات الدائنة	
	Prepaid Cards Cards No.	9,006,951	8,891,436	9,771,370	10,711,017	عدد البطاقات مسبقة الدفع	
No. of ATM		1,014	1,340	1,566	2,223		عدد اجهزة الصراف الالي
No. of Electronic Wallets		403,797	1,226,235	2,107,265	2,970,390		عدد المحافظ الالكترونية
No. of POC		11,677	13,796	14,704	17,610		عدد نقاط الدفع النقدي
No. of POS		2,226	7,540	8,329	10,718		عدد نقاط الدفع الالكتروني

المصدر : النشرة الاحصائية السنوية ٢٠٢٢ ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث

٢-٢ .التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة و مناقشة الفرضيات :

٢-٢-١ .تحليل بيانات الاستبانة :

الصدق:

لتحقيق صدق الأداة، والتأكد من دقة فقرات المقياس، وتناسقها، وتوافقها، وملاءمتها للبيئة البحثية، وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها

الثبات :تعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج. وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات. بداية يمكن القول أنّ الصدق يشير إلى درجة استقلالية الإجابات عن الظروف العرضية للبحث، ومن ثمة إلى مدى صلاحية أداة جمع البيانات لقياس ما وضعت لقياسه، لأن الصدق يرتبط أساساً بقابلية تكرار التجارب والاكتشافات العلمية، ولن يتأتى إلا بمعاينة وأدوات جمع بيانات ومعالجة إحصائية مناسبة؛ أما الثبات فيشير إلى الانتظام أو إلى الحد الذي يتم فيه فهم نتائج المقياس فهما صحيحا، أي بمدى دقة النتائج وعلوّ درجة التوافق في حالة تكرارها، في وقت آخر من طرف باحث آخر ومن ثم قابلية تعميمها. والثبات في أغلب حالاته هو معامل ارتباط ويقصد بها مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة. وفي كثير من الأبحاث التي يتم فيها استخدام أداة قياس لأول مرة، يتم تجربتها على أشخاص بعينهم ثم يعاد تجربتها على نفس الأشخاص مرة أخرى، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بين نتائج القياس في المرة الأولى مع مثيلتها في المرة التالية. ومن البديهي أنه إن كانت الأداة ذات مصداقية عالية فإن نتائج المرات التالية ستكون متماثلة أو منطبقة مع نتائج القياس الأول. بالإضافة إلى ذلك فإن الثبات يعتمد على الاتساق الداخلي والذي يعني أن الأسئلة تصب جميعها في غرض عام يراد قياسه. وهناك عدد من الطرق الإحصائية لقياس الثبات ومن اكثرها شيوعا والتي يمكن من خلالها قياس الثبات هي طريقة (كرنباخ الفا)،(Crunbach Alpha)، والتي تعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الاسئلة مع بعضها البعض ومع كل الاسئلة بصفة عامة. كما أن هناك طريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين.(Split half method) ، وتعتبر طريقة كرنباخ هي الأكثر استخداماً إذا ما قورنت بالتجزئة إلى نصفين نظراً لأن طريقة كرنباخ تعتمد على التجزئة أكثر من جزء وبشكل متكرر وقياس الارتباطات بين تلك الأجزاء بدلا من قياس الارتباط بين نصفين فقط.

٢-١-١.: تحليل فقرات المتغير المستقل (ضمان الودائع)

٢-١-١-١.تحليل فقرات بُعد (تأثير إنضمام المصارف للشركة العراقية لضمان الودائع) :

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات المحور الأول تأثير انضمام المصارف العراقية للشركة العراقية لضمان الودائع ، وكانت النتائج على النحو الآتي:**الجدول رقم (٣٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الاول**

الرقم	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١	تساهم الشركة العراقية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة	٣,٨٣	٠,٨٦	٧٦٪
٢	وجود الشركة العراقية لضمان الودائع يساهم في حماية حقوق المودعين	٣,٨٨	٠,٨٣	٧٨٪
٣	إن إنشاء الشركة العراقية لضمان الودائع يؤدي الى إقبال المودعين لإيداع أموالهم في المصارف المنظمة للشركة وعزوفهم عن الإيداع لدى المصارف غير المنظمة للشركة	٣,٧٠	٠,٨٥	٧٤٪
٤	يؤدي انضمام المصارف الى الشركة العراقية لضمان الودائع الى طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت حدوث الأزمات	٣,٧٤	٠,٩٤	٧٥٪
٥	يؤدي وجود الشركة العراقية لضمان الودائع الى تعزيز ثقة العملاء بالجهاز المصرفي بصورة عامة	٣,٨٢	٠,٧٩	٧٦٪
٦	يحقق وجود الشركة العراقية لضمان الودائع ميزة تنافسية كبيرة للمصارف في استقطاب وجذب الودائع وبالتالي زيادة حجم الودائع في هذه المصارف	٣,٧٩	٠,٨٢	٧٦٪

٧	يحقق وجود الشركة العراقية لضمان الودائع ميزة تنافسية كبيرة للمصارف في استقطاب وجذب الودائع وبالتالي زيادة حجم الودائع في هذه المصارف	٣,٦٢	٠,٨٩	٧٢٪
المتوسط الحسابي العام لفقرات محور البنك المركزي		٣,٧٧	٠,٦١	٧٥٪

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

تبين نتائج تحليل الجدول السابق رقم (٣٧) أنّ أعلى فقرتين حسب (المتوسط الحسابي والوزن النسبي) لكل فقرة على النحو التالي:

أ- في الفقرة رقم (٢) والتي تشير إلى (وجود الشركة العراقية لضمان الودائع يساهم في حماية حقوق المودعين) بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (٣.٨٨) وهو أكبر من (٣.٣٩) وأقل من (٤.٢٠) بانحراف معياري بلغ (٠.٨٣) كما بلغ الوزن النسبي لهذا العبارة باعتبارها العبارة الأعلى تقييماً (٧٨٪) وكل ذلك يشير إلى موافق أفراد عينة الدراسة على أهمية وجود الشركة العراقية لضمان الودائع باعتباره يساهم في حماية حقوق المودعين، مما يشير إلى إيجابية هذه الفقرة.

ب- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (١) " تساهم الشركة العراقية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة" (٣.٨٣) وهو أكبر من (٣.٣٩) وأقل من (٤.٢٠) بانحراف معياري بلغ (٠.٨٦) كما بلغ الوزن النسبي لهذا العبارة (٧٦٪) مما يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة.وبشكل عام وبالنظر إلى المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الأول: تأثير انضمام المصارف العراقية للشركة العراقية لضمان الودائع، نجد أنّ الموسط الحسابي العام للمحور ككل بلغ (٣.٧٧) كما بلغ الوزن النسبي لهذا المحور (٧٥٪)، مما يشير إلى أن الشركة العراقية لضمان الودائع تساهم في تحقيق العديد من المزايا للمصارف العراقية جراء انضمام المصارف العراقية للشركة العراقية لضمان الودائع.

٢-١-١-٢.تحليل فقرات بُعد (السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف)تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات المحور الثاني السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف (السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف)، وكانت النتائج على النحو الآتي:**الجدول رقم (٣٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني**

الرقم	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١	يؤدي وجود الشركة العراقية لضمان الودائع الى تشديد الرقابة على المصارف	٣,٦٠	٠,٩٤	٧٢٪
٢	تقوم الشركة العراقية لضمان الودائع وسلطة النقد المتمثلة بالبنك المركزي بتبادل المعلومات وفق آليات تضمن درجة عالية من السرية	٣,٨٩	٠,٧٨	٧٩٪
٣	تتخذ الشركة العراقية لضمان الودائع كافة الاجراءات القانونية بحق المتسببين في افلاس احد المصارف الاعضاء	٣,٥٣	٠,٩٧	٧١٪
٤	تتبع الشركة العراقية لضمان الودائع سياسة إشرافية تتسم بدرجة عالية من المرونة	٣,٥١	٠,٨٧	٧٠٪
٥	تقوم الشركة بإصدار تعليمات و نشرات توضيحية توضح فيها طبيعة عملها وما على المصارف من واجبات وحقوق لضمان الوفاء بإلتزاماتهم	٣,٨٤	٠,٧٧	٧٧٪
٦	تقوم الشركة العراقية لضمان الودائع بإبلاغ سلطة النقد المتمثلة بالبنك المركزي عن المصارف المخالفة لقانون الشركة	٣,٨١	٠,٨٠	٧٦٪
٧	تقوم الشركة العراقية لضمان الودائع بإصدار التعليمات بخصوص آلية تعويض المودعين	٣,٨٩	٠,٧٩	٧٩٪
المتوسط الحسابي العام لفقرات محور البنك المركزي		٣,٧٢	٠,٦٢	٧٤٪

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يشير إلى تحليل فقرات السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف (الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة)، حيث تشير بيانات الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣.٥١- ٣.٨٩), حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٢) والتي

تشير إلى أنّ الشركة العراقية لضمان الودائع وسلطة النقد المتمثلة بالبنك المركزي تقوم بتبادل المعلومات وفق آليات تضمن درجة عالية من السرية، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٩) وبوزن نسبي (٧٩٪). بينما جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تشير إلى اتباع الشركة العراقية لضمان الودائع سياسة إشرافية تتسم بدرجة عالية من المرونة. بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥١) وبوزن نسبي (٧٠٪)وبالتالي يمكن القول إنّ أفراد عينة الدراسة لديهم درجة موافقة عالية على السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف من خلال قيام الشركة العراقية لضمان الودائع بإصدار التعليمات بخصوص آلية تعويض المودعين، وأيضاً قيام الشركة بإصدار تعليمات ونشرات توضيحية توضح فيها طبيعة عملها وما على المصارف من واجبات وحقوق لضمان الوفاء بإلتزاماتهم. حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور (السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف)، (٣.٧٢), بوزن نسبي للمحور ككل (٧٤٪).

٢-١-١-٣.تحليل فقرات بعد (نظام ضمان الودائع المصرفية والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات المحور الثالث نظام ضمان الودائع المصرفية والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية (شركة ضمان الودائع) وكانت النتائج على النحو الآتي:**الجدول رقم (٣٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات للمحور الثالث**

الرقم	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١	إن وجود نظام ضمان الودائع يقلل من التأثير السلبي لمشاكل السيولة في المصارف	٣,٦٨	٠,٨٤	٧٤٪
٢	إن وجود تشريع قانوني ينظم عمل الشركة العراقية لضمان الودائع يؤدي الى توفير عامل الأمان لدى المودعين	٣,٩٥	٠,٧٧	٧٩٪
٣	أن وجود نظام قانوني يحدد عمل الشركة العراقية لضمان الودائع يولد ثقة لدى المودعين في حماية الشركة لودائعهم وطمأنتهم بالحصول على التعويض	٣,٩٧	٠,٧١	٧٩٪
٤	تقوم الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية بتوضيح نظام ضمان الودائع لموظفيها وللمصارف المشاركة كافة وشرحه لعملائها للحصول على ثقتهم فيها	٣,٨٦	٠,٦٩	٧٧٪
٥	يساهم نظام ضمان الودائع في تطبيق وصياغة أساليب وقائية لاحتواء الأزمات التي تتعرض لها المصارف قبل وقوعها ويقلل من آثارها	٣,٧٢	٠,٨٦	٧٤٪
٦	يعمل نظام ضمان الودائع المصرفية المنظم لعمل الشركة على منع انتقال الأزمات المالية من مصرف لآخر	٣,٦٥	٠,٨١	٧٣٪
٧	يوفر نظام ضمان الودائع المصرفية الإطار القانوني الواجب تطبيقه في حالة تعرض أي مصرف لأزمة مالية	٣,٧٩	٠,٨٥	٧٥٪
المتوسط الحسابي العام لفقرات محور شركة ضمان الودائع		٣,٨١	٠,٥٨	٧٦٪

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يشير إلى تحليل فقرات نظام ضمان الودائع المصرفية والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية (شركة ضمان الودائع)، حيث تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٨)، أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣.٦٥- ٣.٩٧), حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٣) والتي تشير إلى أنّ وجود نظام قانوني يحدد عمل الشركة العراقية لضمان الودائع يولد ثقة لدى المودعين في حماية الشركة لودائعهم وطمأنتهم بالحصول على التعويض، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٩٧) وبوزن نسبي (٧٩٪). بينما جاءت الفقرة رقم (٦) والتي تشير إلى أنه يعمل نظام ضمان الودائع المصرفية المنظم لعمل الشركة على منع انتقال الأزمات المالية من مصرف لآخر. بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٥) وبوزن نسبي (٧٣٪).وفقاً لما ورد أعلاه في تحليل فقرات محور نظام ضمان الودائع المصرفية والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية (شركة ضمان الودائع)، نلاحظ أنّ هناك موافقة ونظرة ايجابية من قبل أفراد العينة تجاه هذا المحور وفقراته وبذلك يمكن القول أنّ نظام ضمان الودائع يساهم في تطبيق وصياغة أساليب وقائية لاحتواء الأزمات التي تتعرض لها المصارف قبل وقوعها ويقلل من آثارها، كما أنّ وجود نظام ضمان الودائع يقلل من التأثير السلبي لمشاكل السيولة في المصارف، حيث بلغ المتوسط الحسابي

العام لفقرات محور ضمان الودائع (٣.٨١) بانحراف معياري (٠.٥٨) ووزن نسبي (٧٦٪) وكل ذلك يشير إلى النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذا المحور بشكل عام.أيضاً يمكن أن نستنتج من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٣٦) أنّ المتوسط الحسابي العام للمتغير المستقل ككل (نظام ضمان الودائع) بلغ (٣.٧٧) وذلك يدل على التأثير الايجابي لانضمام المصارف العراقية للشركة العراقية لضمان الودائع، كما يشير إلى ايجابية السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية للشركة العراقية لضمان الودائع على المصارف، وأيضاً يسلط الضوء على التأثير الايجابي لنظام ضمان الودائع المصرفية والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية.أيضاً بالنظر إلى قيمة (T – Test) في جميع المتغيرات نلاحظ بأن نسبتها عالية جداً وهذا ما تؤكده القيمة الاحتمالية (Sig) حيث بلغت في جميع المتغيرات (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠٥) مما يشير إلى موافقة أفراد العينة وبنسبة كبيرة أنّ نظام ضمان الودائع وأبعاده (البنك المركزي، الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة، شركة ضمان الودائع) له تأثير ايجابي في العديد من الأمور التي تساهم في زيادة الشمول المالي ومعالجة ظاهرة الاكتناز.**الجدول رقم (٤٠) قيمة t للمتغير المستقل والأبعاد التابعة له**

قيمة (T - Test) للمتغير المستقل (نظام ضمان الودائع) والأبعاد التابعة له	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T-Test)	القيمة الاحتمالية (Sig)
البعد الاول	3.77	0.61	72.03	0.000
البعد الثاني	3.72	0.62	69.74	0.000
البعد الثالث	3.81	0.58	76.17	0.000
المتغير المستقل (نظام ضمان الودائع)	3.77	0.54	81.08	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

٢-١-٢. تحليل فقرات المتغير التابع الأول (الشمول المالي):تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات المتغير التابع الأول(الشمول المالي) وكانت النتائج على النحو الآتي:**الجدول رقم (٤١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع الأول الشمول المالي**

الرقم	فقرات المحور التابع الأول الشمول المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١	يشجع الشمول المالي الافراد المستبعدين على التعاون مع المصارف وبالتالي يعزز من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي	٣,٧٨	٠,٨١	٧٦٪
٢	من الضروري ان تكون هناك برامج حكومية خاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة والفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع المصرف لتوسيع نطاق النظام المالي في البلد	٤,١٠	٠,٧٥	٨٢٪
٣	يتطلب تحقيق الشمول المالي اعتماد برنامج توعية واسعة ومشاريع اقتصادية تعتمد في اساسها على التكنولوجيا المالية وتكون معدة من قبل القطاع المصرفي العراقي لغرض التثقيف المالي للجمهور للتعامل في المنتجات المالية الرقمية المستحدثة.	٤,٠٨	٠,٧٥	٨١٪
٤	يمكن ان يكون للإجراءات التنظيمية الروتينية والمعقدة التي تتبعها بعض المصارف المحلية دور في الاستبعاد المالي لفئة كبيرة من المواطنين.	٤,٠٥	٠,٨٦	٨١٪
٥	يتطلب تطبيق الشمول المالي التعاون الجاد للعديد من الهيئات مثل المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات إصدار النقود الإلكترونية وشيكات المدفوعات ومؤسسات التمويل الأصغر وكذلك البنك المركزي.	٣,٩٩	٠,٨٠	٨٠٪

٦	تعيق الاعراف الاجتماعية السائدة فرص النساء كأفراد متمكنات اقتصادياً على اتخاذ قرارات مالية مستقلة عند حصولهم على الخدمات المالية الرقمية للدخول في الاسواق المالية.	٣,٧١	٠,٨٨	٧٤٪
٧	إن زيادة نسبة الأمية المالية للشعب العراقي تمثل تحدياً صعباً في تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي وضم المجاميع المستبعدة مالياً إلى داخل النظام المالي.	٤,٠٢	٠,٨٢	٨٠٪
٨	يسعى الشمول المالي إلى زيادة قدرة الفئات المهمشة والميسورة في الحصول على الخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتهم.	٣,٨٣	٠,٧١	٧٧٪
٩	يمكن أن تحقق استراتيجية الشمول المالي فاعلية التنوع في أنشطة القطاع المصرفي وتزيد من مرونتها وبالتالي تقليل مخاطرها.	٣,٩١	٠,٧٤	٧٨٪
١٠	الشمول المالي يضمن حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية ليتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة.	٣,٨٨	٠,٧١	٧٧٪
١١	ان سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية يساعد على تحقيق الشمول المالي.	٤,٠٢	٠,٧٩	٨٠٪
١٢	ان تخفيض تكلفة الخدمات المالية يساعد ذوي الدخل المحدود للحصول على الخدمات المالية والاحتفاظ بحساباتهم المصرفية.	٣,٩٥	٠,٨٦	٧٩٪
١٣	ان القوانين والانظمة التي تحمي حقوق المودعين تساعد على تحقيق الشمول المالي.	٣,٩٩	٠,٧٥	٨٠٪
١٤	واحدة من أفضل وسائل انتشار الشمول المالي هو اكتساب الفئة المستهدفة الثقافة الكافية بمفهوم الشمول المالي والتي يمكن أن تكتسب عن طريق الحملات الإعلانية للمصارف المحلية والعروض المناسبة لشريحة من الناس.	٣,٩٩	٠,٦٢	٨٠٪
١٥	أن العوائق الائتمانية أمام العملاء لها دور تحقيق الشمول المالي.	٣,٦٠	٠,٨٨	٧٢٪
	المتوسط الحسابي العام لفقرات المتغير التابع الأول الشمول المالي	٣,٩٣	٠,٤٦	٧٨٪

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

١. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١)** بلغ (٣.٧٨)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨١)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٦%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ الشمول المالي يشجع الافراد المستبعدين على التعاون مع المصارف وبالتالي يعزز من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي.

٢. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٢)** بلغ (٤.١٠)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧٥)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨٢%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى انه من الضروري ان تكون هناك برامج حكومية خاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة والفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع المصرف لتوسيع نطاق النظام المالي في البلد.

٣. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٣)** بلغ (٤.٠٨)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧٥)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨١%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى انه يتطلب تحقيق الشمول المالي اعتماد برنامج توعية واسع ومشاريع اقتصادية تعتمد في اساسها على التكنولوجيا المالية وتكون معدة من قبل القطاع المصرفي العراقي لغرض التثقيف المالي للجمهور للتعامل في المنتجات المالية الرقمية المستحدثة.

٤. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٤)** بلغ (٤.٠٠٥)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨٦)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨١%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى انه يمكن ان يكون للإجراءات التنظيمية الروتينية والمعقدة التي تتبعها بعض المصارف المحلية دور في الاستبعاد المالي لفئة كبيرة من المواطنين.

٥. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٥)** بلغ (٣.٩٩)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨٠)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨٠%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى انه يتطلب تطبيق الشمول المالي التعاون الجاد للعديد من الهيئات مثل المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات إصدار النقود الإلكترونية وشيكات المدفوعات ومؤسسات التمويل الأصغر وكذلك البنك المركزي.

٦. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٦)** بلغ (٣.٧١)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨٨)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٤%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى الاعراف الاجتماعية السائدة تعيق فرص النساء كأفراد متمكنات اقتصادياً على اتخاذ قرارات مالية مستقلة عند حصولهم على الخدمات المالية الرقمية للدخول في الاسواق المالية.

٧. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٧)** بلغ (٤.٠٢)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨٢)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨٠%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى إن زيادة نسبة الأمية المالية للشعب العراقي تمثل تحدياً صعباً في تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي وضم المجاميع المستبعدة مالياً إلى داخل النظام المالي.

٨. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٨)** بلغ (٣.٨٣)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧١)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٧%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أن الشمول المالي يسعى إلى زيادة قدرة الفئات المهمشة والميسورة في الحصول على الخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتهم.

٩. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (٩)** بلغ (٣.٩١)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧٤)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٨%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى انه يمكن أن تحقق استراتيجية الشمول المالي فاعلية التنوع في أنشطة القطاع المصرفي وتزيد من مرونتها وبالتالي تقليل مخاطرها.

١٠. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١٠)** بلغ (٣.٨٨)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧١)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٧%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ الشمول المالي يضمن حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية ليتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة.

١١. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١١)** بلغ (٤.٠٢)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧٩)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨٠%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية يساعد على تحقيق الشمول المالي.

١٢. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١٢)** بلغ (٣.٩٥)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨٦)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٩%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ تخفيض تكلفة الخدمات المالية يساعد ذوي الدخل المحدود للحصول على الخدمات المالية والاحتفاظ بحساباتهم المصرفية.

١٣. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١٣)** بلغ (٣.٩٩)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٧٥)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨٠%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى ان القوانين والانظمة التي تحمي حقوق المودعين تساعد على تحقيق الشمول المالي.

١٤. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١٤)** بلغ (٣.٩٩)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٢)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٨٠%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى انهُ واحدة من أفضل وسائل انتشار الشمول المالي هو اكتساب الفئة المستهدفة الثقافة الكافية بمفهوم الشمول المالي والتي يمكن أن تكتسب عن طريق الحملات الإعلانية للمصارف المحلية والعروض المناسبة لشريحة من الناس.

١٥. إنّ المتوسط الحسابي **للعبارة رقم (١٥)** بلغ (٣.٦٠)، وهو أكبر من (٣.٤٠)، وأقل من (٤.١٩)، وانحراف معياري قدره (٠.٨٨)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي (٧٢%)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أن العوائق الائتمانية أمام العملاء لها دور تحقيق الشمول المالي.

الاستنتاجات :

١. يتطلب تطبيق الشمول المالي التعاون الجاد بين شركة ضمان الودائع والمصارف من أجل تسهيل وصول فئات المجتمع المختلفة الى الخدمات المالية ، من خلال زيادة الوعي المصرفي للجمهور بأهمية الشمول المالي وطرق الحصول على الخدمات المصرفية وطرق الاستفادة منها .

٢. ان القوانين والانظمة التي تحمي حقوق المودعين مثل نظام ضمان الودائع المصرفية تساعد على تحقيق الشمول المالي وقد بلغ الوزن النسبي لهذا العبارة (٨٠٪) وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة البحث عليها .

٣. ان الشمول المالي يضمن ان كافة الفئات االمجتمع ستحصل على منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتها ، وان هذا سيؤدي لاحقاً لارتفاع دخولهم ، وخفض مستوى البطالة والفقر .

التوصيات:

١. توصي الباحثة المصارف العراقية بضرورة تعزيز دورها في جذب الودائع المصرفية لتعزيز الشمول المالي من خلال تعريف الجمهور بكافة وسائل الاعلان بأن ودائعهم مضمونة من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية .

٢. توصي الباحثة المصارف بتشجيع الجمهور على الإدخار في المصارف من خلال زيادة أسعار الفائدة الممنوحة على ودائع التوفير والودائع الثابتة وتخفيض كلفة تقديم الخدمات ،لجذب العديد من المدخرات وتحقيق الشمول المالي .

٣. توصي الباحثة المصارف على العمل على إعداد برامج توعية وتثقيف مالي للجمهور للزيادة الشمول المالي.

المصادر :

أولاً: البحوث والدراسات:

١. زقرير، عادل، (٢٠١٧) ، دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات . حالة الجزائر.

٢. زواغي،عادل،(٢٠٠٧) ، دور بنك التأمين في تنشيط القطاع البنكي الجزائري دراسة حالة بنك BADR ام البواقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مالية وبنوك..

٣. عابد، صونيا، استراتيجيات التقارب بين البنوك الاسلامية وشركات التأمين " التأمين المصرفي" نماذج من الوطن العربي والجزائر. http://www.univ-emir-constantine.edu.dz

٤. مداني، أحمد، (٢٠٠٦) ،دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشلف_ الجزائر.

ثانياً: الدوريات والمؤتمرات والمجلات والملتقيات

١. حساني، حسين ، (٢٠١٠) ،التحالفات الإستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين الجزائرية، المجلة الكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية .

٢. عبد القادر، بريش، محمد، حمو، (٢٠٠٨) ،آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري المنعقد بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة.
٣. مجلة اتحاد المصارف العربية،(٢٠٠١) ، صناعة التأمين المصرفي في الشرق الأوسط،العدد٢٤٩، بيروت، لبنان.
٤. محمود، علي شاكر،ومحمد، فائزة عبد الكريم، (٢٠١٤) ،واقع صيرفة التأمين ودوره في تطوير خدمة التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد التاسع، العدد٢٧،الفصل الثاني.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1.Belkadi Saliha, Les enjeux de la bancassurance et les prespectives de son developpementen Algerie, memoire de magistere, universite Mouloude Maamrie, Tisi-ousou, Algerie, p29
2.Brice LEIBUNDGUT, « la bancassurance vie un axe d'épargne privilégié », banque magazine N°622/février 2001.
3.Chevalier Marjorie, Carole Launay et Berangere Mainguy , La Bancassurance "Analyes de la situation de la bancassurance dans le monde",Scor vie octobre 2005, P:9
4.Jamal Eddine, Chichti, Bancassurance, bank and insurances, concurrence complementarite, October, 2002
5.prepare au chercheur Romain Durand, La Bancassurance dan le mond ,une realite tres contrastee. Newsletter, techniques SCOR N 10 FEVRIER 2003, P:01-03.
6.SABLE Jean-Pierre " Bancassurance au Canada : Quelles Iecons tirer de l'experience francaise? Quelles opportunites pour exploiter advantage le modele de bancassurance? ", focus Services Financiers, SECOR Conseil, n02, automne 2009.